Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/WG.1/WP.4
21 April 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورقة مفاهيمية

المنتدى العربي للتنمية المستدامة، 2017

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00258

البعد الإقليمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تتم عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها على ثلاثة مستويات: وطني وإقليمي وعالمي. وقد ركزت الخطة على أهمية الحوار وعمليات الاستعراض على مستوى المناطق، بدعم من اللجان والمنظمات الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، نظراً لأهميتها في توفير مدخلات هامة إلى بلدان المنطقة، وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من خلال الربط بين المستويين الوطني والعالمي.

والغرض من عمليات المتابعة والاستعراض الإقليمية هو تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، ومعالجة القضايا والتحديات التي لا يمكن أن تعالجها فرادى البلدان. وتوفر الاستعراضات الإقليمية لمحة عامة عن التقدم المحرز، وعن السياسات الرئيسية في كل منطقة. وللمنتديات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة دور هام في هذا السياق، فهي ملتقى لآليات الاستعراض القائمة، وتوفر مدخلات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومساحة لإجراء الاستعراضات على أنواعها على صعيد المناطق.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو العنصر الرئيس في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعتها واستعراضها. ويوفّر المنتدى ملتقى إقليمياً رفيع المستوى لتعزيز الحوار في المنطقة، وتنسيق آليات تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها. وللمنتدى طابع إقليمي، فهو يركّز على احتياجات المنطقة، لكنه يرتبط أيضاً بالمستوى العالمي، إذ يساهم في بلورة رؤية المنطقة، وإيصال صوتها، وتحديد موقفها.

وقد أحرزت المنطقة العربية، من خلال المنتدى الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقدماً كبيراً في وضع الهيكلية الخاصة بتنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها. وتقوم عملية المتابعة والاستعراض الإقليمية بشكل أساسي على تبادل المعلومات، والتعلم من الأقران، وتقييم التقدم المحرز والسياسات. وسيتيح المنتدى المجال لمناقشة الاتجاهات العامة، والثغرات، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والقضايا الخاصة بالمنطقة، سواء المتصلة بأهداف محددة، أو وسائل تنفيذ، أو استعراضات مواضيعية أو غير ذلك، وسيساهم في تحفيز التعاون وبناء الشراكات على المستوى الإقليمي.

وسيعقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة اجتماعه السنوي الرابع في المنطقة العربية في عام 2017. وهو يبني على نجاح دوراته الثلاث الماضية التي عقدت في عمّان في عام 2014، وفي المنامة في عام 2015، ثم في عمّان في عام 2016، وعلى الدور القيادي للإسكوا وشركائها في تشجيع الحوار وبناء التوافق في المنطقة أثناء التحضيرات العربية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في هذا السياق.

وتعقد الإسكوا المنتدى هذا العام بما يتماشى مع ولاياتها المتعدّدة المتصلة بتنفيذ الخطة ومتابعتها[1]، وبالشراكة مع أعضاء آلية التنسيق الإقليمي وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية، وبالتعاون مع حكومة المملكة المغربية المضيفة.

وسينعقد المنتدى لأول مرة وفقاً للاختصاصات المنصوص عليها في إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]. وقد أعربت الدول الأعضاء من خلال الإعلان على تجديد الالتزام بتنفيذ خطة عام 2030، وتكثيف الجهود لوضع أطر مؤسسية تنظم عمليات القيادة، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات، وتحديد أدوار

1 تحويل عالمنا (A/RES/70/1)، الفقرتان 80 و81.

2 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/report_of_the_twenty-ninth_session. pdf.

مختلف الشركاء، وتحديد آليات تمكّن من تحقيق المزيد من الفائدة من الخبرات الوطنية والدولية، لضمان نجاح التنفيذ خلال الأعوام الثلاثة عشر المقبلة. ولم يغفل الإعلان التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذ الخطة في المنطقة، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والحروب والنزاعات، والإرهاب، والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وحدّدت الجمعية العامة في قرارها 299/70 تاريخ 29 تموز/يوليو 2016 المواضيع السنوية والأهداف التي ينبغي استعراضها في كل عام من الأعوام الأربعة لدورة المنتدى. ومن شأن التلاقي بين المواضيع التي يتناولها المنتدى العربي وتلك التي يتناولها المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يتيح للمنطقة ترتيب أولوياتها وتحديد أنشطتها بما يتماشى مع إطار المتابعة العالمي.

ويتناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017 موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغيّر". وعلى ضوء هذا الموضوع، سيستعرض أهداف التنمية المستدامة 1، و2، و3، و5، و9 و14. ونظراً إلى أن الهدف 17 يُستعرض سنوياً، ينبغي إيلاؤه الاهتمام الواجب في مداولات المنتدى العربي.

موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة

صعوبة تفلّت المنطقة العربية من قبضة الفقر

منذ صدور خطة عام 2030 والدول الأعضاء في الإسكوا تستعد لتنفيذها بالرغم من المشاكل الإنمائية والأمنية التي تواجهها. وهي مصرة على اغتنام الفرص التي توفرها الخطة لحشد الدعم الإقليمي والعالمي وتحقيق التقدم الذي تحتاج إليه مجتمعاتها واقتصاداتها. وعليها أن تدرك، في هذا الإطار، أنها تحتاج إلى اعتماد نهج جديد وتحويلي لتحقيق التنمية، يعالج التحديات بشكل شامل وعلى جميع المستويات.

وتشكل أهداف التنمية المستدامة خطة طموحة للتنمية العالمية، تركز على التعليم، والبيئة، وحقوق المرأة، واستدامة المياه، وقضايا عديدة أخرى بغاية الأهمية بالنسبة إلى المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن معالجة هذه القضايا وتحقيق تقدم في تنفيذ الأهداف إلا من خلال التركيز على القضاء على الفقر، باعتباره شرطاً مسبقاً لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة.

وتشهد المنطقة منذ عام 2011 موجة من النزاعات لم تشهد مثيلاً لها في تاريخها. واليوم ترزح سبعة بلدان من أصل 22 بلداً عربياً تحت وطأة النزاعات وانعدام الاستقرار، وإن بدرجات متفاوتة. وأسفرت النزاعات عن أكثر من 26 مليون نازح عربي حتى الآن، لتسجّل المنطقة أعلى نسبة من اللاجئين قياساً لعدد سكانها نسبة إلى مجموع السكان في العالم. ويهدد انهيار الخدمات العامة الأساسية، بما فيها خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، بخطر إنتاج "جيل ضائع" من الأطفال العرب، إلى جانب تراجع المكتسبات التنموية التي تحققت خلال العقود السابقة.

ويؤثر هذا الوضع على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في بلدان المنطقة. ومن هذا المنطلق، شكل القضاء على الفقر، بجميع أشكاله ومظاهره، الهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ويشكل الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. وقد أثمرت الجهود العالمية على مدى العقدين الماضيين في تحقيق نجاحات نسبية ومتفاوتة بين منطقة وأخرى بالنسبة إلى الفقر المدقع، في حين لم يتحقق تقدم مستقر في ما يخص تقليص الفقر العام والحد من البطالة، لا سيما بعد أزمات العامين 2007 و2008. وفي المنطقة العربية، فتشكل النزاعات التي يعاني منها عدد كبير من البلدان، التحدي الأكبر لجهود القضاء على الفقر. فهذه البلدان تصب تركيزها على التوصل إلى وقف إطلاق النار وتحقيق الأمن والسلام ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الأساسية على حساب الجهود

الإنمائية. وقد أدى نمو السكان السريع في بعض البلدان إلى خفض نمو نصيب الفرد من الدخل وازدياد مَواطن الضعف، وأدى ازدياد أعداد الشباب فيها إلى زيادة عرض قوة العمل في اقتصادات عاجزة عن الاستجابة، مما رفع معدلات البطالة، لا سيما بطالة الشباب والشابات.

وفي حين يسعى العالم جاهداً إلى تحقيق التنمية المستدامة، تتخبّط المنطقة العربية في النزاعات وتبعاتها. فالمنطقة تشهد الاحتلال الأطول في التاريخ الحديث، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى منذ خمسين سنة تقريباً. وفي فلسطين، تواصل مستويات الفقر ارتفاعها بسبب انعدام فرص العمل نتيجة للقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والحروب المتكررة على غزة وحصارها، وتجزئة الضفة الغربية بواسطة الجدار الفاصل.

وازداد انتشار الفقر في اليمن، الفقير أصلاً، ووصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستوى المجاعة حسبما حذرت تصريحات للأمم المتحدة في شهر نيسان/أبريل 2017. كما تتفاقم مستويات الفقر في الجمهورية العربية السورية أيضاً. ففي عام 2015، كان 83.4 في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، يقاومون الفقر المدقع للبقاء، غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وكان الأشد فقراً بينهم في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة يواجهون الجوع وسوء التغذية والمجاعة. ومما لا شك فيه أن ما يشهده العراق من تشريد جماعي من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية مثل الموصل، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، قد أدى إلى ارتفاع معدل الفقر فيه.

وفي مصر، أكثر بلدان العالم اكتظاظاً بالسكان، أحدثت سنوات الاضطرابات السياسية خسائر في النمو والاقتصاد. وأدى ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض عدد السياح الوافدين، وتراجع احتياطي العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة، إلى المزيد من تدهور القيمة الشرائية ومستوى المعيشة. كذلك في تونس، وليبيا الغارقة في النزاعات، وغيرهما من الدول العربية، بحيث إن التقييم العام لتطور الفقر في المنطقة العربية لا يشير إلى تقدم حقيقي ومستمر في مستوى معيشة السكان ولا إلى انخفاض في معدلات الفقر والتفاوت.

نحو تحقيق الازدهار في المنطقة العربية

تواجه بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان التي تشهد نزاعات وتلك الخارجة منها، مجموعة متنوعة من التحديات السياسية والإنمائية المتشابكة. وتشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في ما يتعلق بالمنطقة العربية، إلى أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق حياة رغدة لجميع الناس. ويجب التعاطي مع قضية النمو بشكل كلي، مع إيلاء الإدماج الاجتماعي حقّه من الاهتمام، والتشديد على حماية البيئة من التدهور، حتى تلبّي احتياجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة. ومن أبرز سمات خطة عام 2030 التكامل بين جميع أهداف التنمية المستدامة، وطرح موضوع الازدهار يوضح الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل لتحقيق التنمية.

وللنمو الاقتصادي دور أساسي في الحد من الفقر وضمان احتواء الجميع. وتحتاج المنطقة إلى استدامة النمو، ولا سيما في أفقر بلدانها، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات، لبلوغ مستويات معيشية لائقة، وتمكين الناس من العيش بكرامة. ولكي يؤدي النمو إلى الازدهار، لا بد من أن يكون قادراً على توليد العمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق، لضمان شمول الجميع. ومن القضايا التي سيناقشها المنتدى العربي إنعاش النمو الاقتصادي للحد من الفقر، من خلال مجموعة من السياسات والبرامج الشاملة والمنصفة، وتهيئة بيئة مناسبة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية. أما الأهداف الاقتصادية مثل الإنتاجية، وتحسين التكنولوجيا والابتكار، وزيادة العمالة وريادة الأعمال، فلن تتحقق إلا إذا تزامن النمو مع التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين التعليم، والحد من عدم المساواة. ولا بد من تحسين الكفاءة في استهلاك الموارد وفي الإنتاج، لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

وينبغي أخذ بعض الاعتبارات الاجتماعية في الحسبان لبناء مجتمعات مزدهرة. ومن أبرز الشواغل الإنمائية التأكد من أن تطال الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الحياة جميع الناس. ولا بد لهذه الغاية من فهم احتياجات الفئات الأكثر تضرراً، مثل النساء، والشباب، والمسنين، واللاجئين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وشمولها بالجهود الإنمائية. ذلك أن العلاقة مباشرة بين استبعاد بعض الفئات عن الجهود الإنمائية من جهة، وظهور التطرف، ونشوب النزاعات وتجدّدها، واللجوء إلى العنف من جهة أخرى. وينبغي إدماج احتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة في الجهود الإنمائية، بحيث يشارك الجميع في بناء المستقبل. وفي هذا السياق، سيناقش المنتدى دور الجهود الاستباقية لإشراك هذه الجماعات في تعزيز الحوار معها وفيما بينها، وسيشجع المشاركين على تكثيفها.

ومن الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. وتؤدي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج إلى تحقيق النمو المستدام، وحسن إدارة المفاضلات التي تنشأ عن ذلك. وتركز خطة عام 2030 على الحاجة إلى اعتماد أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وذلك بطرق شتى منها تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشجّع جميع البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الإطار، مع تولي البلدان المتقدمة النمو دور القيادة، والأخذ في الاعتبار قدرات البلدان النامية.

والأهم من ذلك أن الدور الرئيس في بناء مجتمعات مزدهرة في المنطقة العربية هو للسلام والاستقرار. لقد اكتسبت العلاقة بين السلام والتنمية أهمية كبيرة في النقاش العالمي، ولا سيما في سياق إعداد خطة عام 2030. وبيّن تقييم الأهداف الإنمائية للألفية أن التقدم في العمليّة الإنمائية لا يتحقّق ما لم يتحقّق السلام والاستقرار بشكل دائم، والعكس صحيح. وقد أشار الأمين العام في تقريره المعنون "حياة كريمة للجميع" إلى أن السلام عامل مساعد للتنمية، بقدر ما هو من النتائج الرئيسية للجهود الإنمائية العالمية.

ومن هذا المنطلق، سيسعى المنتدى إلى تحفيز النقاش بشأن سُبل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي، وقيام مجتمعات مزدهرة، وضمان احتواء الجميع. وسيعرض رؤىً مختلفة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار والاستدامة، مروراً بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما يسلّط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.